نظرات في محاولات تجديد النحو العربي

الدكتور
عبد القادر رحيم الهيتي

المقدمـــة:

محاولات تجديد النحو العربـي كثيرة، قديماً وحديثاً، وكانت الدوافع إلى ذلك متعددة[1]، وسألقي نظرات في محاولات تجديد النحو العربـي في العصر الحديث، وصلتها بالمحاولات القديمة.

إن الناظر في هذه المحاولات يمكن له أن يجمعها في ثلاث محاولات أصول، هي:

أولاً: محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى.

ثانياً: محاولة الدكتور إبراهيم أنيس.

ثالثاً: محاولة الدكتور تمام حسان.

وفيما يأتي ألقي نظرة في كل من هذه المحاولات بعد عرض الأسس التي قامت عليها، وأثرها وصلتها بالمحاولات السابقة لها قديماً، وسأجعل كلاً من هذه المحاولات في مبحث مستقل.

---

(1) ينظر في ذلك: نحو التيسير للدكتور الجواري/ 9، والبحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار/ 118.

المبحث الأول

محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى

(أ) الأسس:

جاء الأستاذ إبراهيم مصطفى بمحاولته هذه في كتابه (إحياء النحو) وكانت قائمة على عدة أسس، أهمها ما يأتي:

1 ـ رفض العامل النحوي:

لقد رفض القول بالعامل النحوي، الذي أقر به جميع النحاة منذ وجد النحو العربي، إذ يقول: «إن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره... فقالوا: عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر فطلبوا لهذا الأمر مقتضياً وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام، فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها[1].

2 ـ المتكلم هو العامل الحقيقي:

رأى أن العامل الحقيقي في الأثر الإعرابي إنما هو المتكلم، إذ يقول في حديثه عن النحاة: «لم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيما يحدثه متى شاء»[2].

3 ـ علامات الإعراب دوال على معان:

يرى أن علامات الإعراب إنما هي دوال على معان، معينة، إذ يقرر ذلك عندما ينقد النحاة فيقول: «لم يروا في علامات الإعراب إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»[3]، ثم يوضح منهجه في ذلك فيقول: «نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى، فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصماً يقيناً من اضطراب

---

(1) إحياء النحو: لإبراهيم مصطفى/ 31، 41.

(2) إحياء النحو/ 31.

(3) المصدر نفسه/ 41 ـ 42.

النحاة، وحكماً يفصل بين خصوماتهم المتشعبة»[1]. وفي مكان آخر يؤكد ذلك فيقول: «يجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ـ فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام وهو ما نراه»[2].

4 ــ للإعراب علامتان فقط:

قرر في كتابه أن ليس للإعراب في النحو العربي سوى علامتين، هما: الضمة والكسرة، إذ يقول: «فللإعراب الضمة والكسرة فقط»[3].

5 ــ الفتحة بمثابة السكون:

ويقرر أيضاً أن الفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هي بمثابة السكون، إذ يقول: «أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند الهرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة»[4].

6 ــ للنحو العربي معنيان فقط:

لقد جمع معاني النحو العربي في معنيين، هما: الإسناد والإضافة، إذ وجدته يقول في حديثه عن علامات الإعراب: «فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في (كتاب محمد) و (كتاب لمحمد)[5].

---

(1) إحياء النحو/ 41.
(2) المصدر نفسه/ 49.
(3) المصدر نفسه/ 50.
(4) المصدر نفسه/ 50.
(5) المصدر نفسه/ 50.

(ب) الأثـــر:

من أبرز الذين تأثروا بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى هذه تلميذه الدكتور مهدي المخزومي ـ فكان له في ذلك كتابان، هما: (في النحو العربـي نقد وتوجيه) و (في النحو العربـي قواعد وتطبيق)، ولقد قدم في كتابه الأول أفكاراً حاول تطبيقها في كتابه الثاني، وكانت أفكاره هذه تنبىء بأنها «استمرار لمنهج تطوير النحو الذي وضعه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)[1]. كما قرر ذلك الأستاذ مصطفى السقا، ومجمل هذه الأفكار فيما يأتي:

1 ــ إنكار العامـل النحوي:

لقد أنكر وجود العامل النحوي عندما قال في حديثه عن الضمة: «القول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل ولا بزعم وجوده»[2].

2 ــ علامات الإعراب دوال على معان:

ولقد قرر أن علامات الإعراب إنما هي دوال على معان معينة، إذ يقول في حديثه عنها: «للإعراب علامات تدل عليه وهي الحركات... فالضمة علم الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه... والكسرة علم للإضافة»[3].

3 ــ الفتحة ليست من علامات الإعراب:

وقرر أيضاً أن الفتحة ليست من علامات الإعراب، إذ تحدث عنها فقال: «الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة، التي يهرع إليها العربـي ما وجد إلى ذلك سبيلاً»[4].

4 ــ علامات الإعراب المعتمد بها ثنتان فقط:

حينما قرر أن الفتحة ليست من علامات الإعراب ـ قرر في الوقت نفسه أن علامات الإعراب التي يعتد بها ثنتان فقط، هما: الضمة والكسرة، إذ يقول:

---

(1) في النحو العربـي ـ نقد وتوجيه/ 10. وينظر العامل النحوي للدكتور خليل عمايرة/ 77.
(2) في النحو العربـي ـ نقد وتوجيه/ 70.
(3) في النحو العربـي ـ نقد وتوجيه/ 67 ـ 70.
(4) المصدر نفسه/ 70.

«الحركات في العربية ثلاث: الضمة والكسرة والفتحة، وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة»[1] من ذلك يتضح بصورة جلية أن الأفكار التي قدمها الدكتور مهدي المخزومي ليست سوى امتداد لدعوة أستاذه الأستاذ إبراهيم مصطفى.

فليكن تقويماً لأسس محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى تقويماً يشمل أفكاره التي جاء بها تلميذه المخزومي بعد ذلك.

(جـ) التقـــويـــم:

1 ــ بالنسبة إلى رفض العامل النحوي:

(أ) إن الدعوة إلى رفض العامل النحوي ليست جديدة، فلقد كان أول الداعين إلى ذلك ابن مضاء القرطبـي المتوفى سنة (592هـ) في كتابه (الرد على النحاة)، حينما جعل أحد أهدافه إلغاء العوالم ـ فقال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»[2]. ويقول: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[3].

(ب) لم يلتزم ابن مضاء القرطبـي بدعوته هذه وذلك بدليلين، هما:

1 ــ محاولته تقوية رأيه في رفض العامل اللفظي والمعنوي بما قاله ابن جني من كون المتكلم هو العامل في الحقيقة والواقع[4].

---

(1) في النحو العربي/ 67.

(2) الرد على النحاة لابن مضاء ت: د. محمد إبراهيم البنا/ 69.

(3) المصدر نفسه/ 70.

(4) المصدر نفسه/ 69.

2 ــ ارتضاؤه الأخذ بالعلل الأوائل، عندما طالب بإلغاء العلل الثواني والثوالث فقط[1] أليست العلل الأوائل هي العوامل النحوية التي رفضها؟

فأين الجديد في محاولة إبراهيم مصطفى ومن تبعه في رفض العامل النحوي، وقد سبق إلى ذلك بثمانية قرون؟

2 ــ بالنسبة إلى كون المتكلم هو العامل في الحقيقة:

(أ) إن أول من نادى بذلك صراحة ابن جني المتوفى سنة (392هـ)، حينما قال: «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ـ فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[2].

(ب) لم يثبت ابن جني عند هذا الرأي حين التطبيق، بل أخذ بنظرية العامل، والأمثلة على ذلك في كتبه كثيرة، منها قوله: «ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»[3].

(جـ) إن كون المتكلم هو العامل في الحقيقة ليست من مبتكرات ابن جني، إذ سبقه إلى ذلك سيبويه المتوفي سنة (180هـ)، الذي وجدته يقرر ذلك في كل ورقة من كتابه، من ذلك ما قاله في حديثه عن جواز نصب المعطوف ورفعه في هذا الموضع، واختيار النصب على الرفع: «هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، أي ذلك فعلت جاز... وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله.

---

(1) الرد على النحاة/ 127.

(2) الخصائص لابن جني 1/109 ـ 110.

(3) المصدر نفسه 1/111.

(4) من ذلك 1/35، 41، 69، 70، 76، 82. وينظر: مقدمة المحقق الرد على النحاة ت: البنا/ 64.

وذلك قولك: عمرو لقيته وزيد كلمته إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: عمرو لقيته وزيداً كلمته.

ومثل ذلك قولك: زيد لقيت أباه وعمراً مررت به، إن حملته على الأب. وإن حملته على الأول **رفعت** .

والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما ـ أنك تقول: زيد لقيت أباه وعمراً، إن أردت أنك لقيت عمراً والأب، وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه ـ **رفعت**.

ومثل ذلك: زيد لقيته وعمرو، إن شئت **رفعت**. . . وإذا قلت: مررت بزيد وعمراً مررت به ـ **نصبت** وكان الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدىء اسماً تبنيه عليه»[1].

ففي هذا النص الذي لم يتجاوز عشرة أسطر نسب العمل فيها من رفع ونصب إلى المتكلم، مما يؤكد أنَّه هو القائل: إنَّ العامل في الحقيقة هو المتكلم ولا شيء غيره.

فأين الجديد في قول إبراهيم مصطفى: إن العامل الحقيقي هو المتكلم ولا شيء غيره؟

3 ـ أما بالنسبة إلى كون علامات الإعراب دوالَّ على معان:

لقد قال بذلك كثير من النحاة الأوائل نذكر منهم هنا كلاً من الزجاجي وابن فارس وابن الخشاب.

فهذا الزجاجي المتوفى سنة (337هـ) يقول: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة ـ جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني»[2].

---

(1) الكتاب لسيبويه ت: هرون 1/91 ـ 92.

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ت: مازن المبارك/ 69.

وهذا ابن فارس المتوفي سنة (395هـ) يقول: «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب»[1].

وهذا ابن الخشاب المتوفى سنة (567هـ) في حديثه عن الإعراب يقول: «وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة الذي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني ـ التبست»[2].

فأين الجديد في دعوة إبراهيم مصطفى هذه إذا؟

4 ــ أما بالنسبة إلى موقفه من علامات الإعراب:

إن أول من قال بذلك الزمخشري، المتوفى سنة (538هـ) الذي جعل الرفع للفاعل والملحق به، والنصب للمفعول والملحق به، والجر للإضافة عندما قال: «القول في وجوه إعراب الاسم، هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معين، فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إنَّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبهتين بليس ـ فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب.

وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشتبهتين بليس محلقات بالمفعول.

والجر علم الإضافة»[3].

يتضح من هذا أن رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في علامات الإعراب ليس إلا فرعاً من أصل والأصل ـ دائماً ـ أقوى من الفرع.

---

(1) الصاحبي لابن فارس/ 66.

(2) المرتجل لابن الخشاب/ 34.

(3) المفصل للزمخشري/ 18 وشرحه لابن يعيش 1/71.

فلقد جعل الأستاذ إبراهيم مصطفى الفتحة علامة الخفة، في حين جعلها الزمخشري علماً للمفعول وملحقاته، وهي أبواب نحوية مختلفة في معانيها وفي ماهيتها، مثلما جعل كلاً من الضمة والكسرة: فالضمة علم لمعنى سماه إبراهيم مصطفى الإسناد، وسماه الزمخشري الفاعلية، والكسرة علم على الإضافة عند كل من إبراهيم مصطفى والزمخشري معاً[1].

فضلاً عما في مذهب إبراهيم مصطفى من ضعف في موضعين، هما: خبر إن وأخواتها، والمنادى المبني على الضم ـ فكل منهما ليس مسنداً إليه، ومع ذلك فالضمة علامة فيهما.

ومع ذلك كله: فأين الجديد في مذهبه هذا؟

5 ــ وبالنسبة إلى جمعه عدة أبواب نحوية تحت باب واحد هو (المسند إليه):

يبدو أن ذلك ناتج من دعوته إلى دراسة علمي النحو والمعاني معاً وضمهما في فن واحد، إذ أنه يرى أن النحاة قد قصروا النحو على معرفة أحوال آخر الكلمة، من غير أن ينظروا في تركيب الألفاظ بعضها مع البعض الآخر، وذلك عندما وجدته يقول: «يقول النحاة في تحديد علم النحو: إنه يعرف به أحوال أواخر الكلمة: إعراباً وبناء... فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء.

وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله»[2].

هل أن الذي قرره من تقصير النحاة صحيح؟ للإجابة على ذلك علينا أن نلقي نظرة في تعريف النحو. وهل اقتصر البحث فيه على أواخر الكلمة، ولم يبحث فيه عن التركيب بين الألفاظ التي ينتج عنه الارتباط بينها، وسأعرض تعريف النحو عند النحاة وغيرهم.

---

(1) المصدران أنفسهما و: العامل النحوي/ 75.

(2) إحياء النحو/ 1.

يقول السيوطي في تعريفه النحو: «النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الفاسد من الصحيح»[1].

ويقول الأمير في حديثه عن النحو «يعرف به أحوال غير الكلمات كالجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد، وكونها لا تكون جملة إنشائية وكذا جملة النعت والخبر»[2].

ويقول صاحب (كشاف مصطلحات الفنون) وهو أحد الباحثين في حقائق العلوم وموضوعاتها في تعريف النحو: «هو ما يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقماً»[3].

ومع ذلك فإنه قد اعترف ضمناً ومن غير قصد ـ بأن النحاة يبحثون في تراكيب الكلام[4].

وعلينا أن نوضح هنا أن النظر في الأسلوب العربي يكون من جهتين، هما:

1 ــ جهة صحة التأليف في التراكيب، بحيث لا يعد صاحبه خارجاً عن العربية ولا يحكم عليه باللحن، من غير النظر إلى كونه بليغاً أو غير بليغ، وهذا ما يبحث النحو فيه.

2 ــ جهة حسن التركيب وقبحه، وإفادته معاني أخرى غير المعنى الأصلي وهذا ما يبحث فيه علم المعاني[5].

إذا كان الأمر كذلك فلا داعي للخلط بين هاتين الجهتين وضمها في علم واحد هو (علم النحو).

---

(1) الاقتراح/ 31.

(2) حاشية الأمير على الأزهرية/ 1 نقلاً عن التراكيب النحوية للدكتور عبد الفتاح لاشين/ 229.

(3) كشاف مصطلحات الفنون للثهانوي 1/18.

(4) إحياء النحو/ 31.

(5) التراكيب النحوية/ 241.

من هذا كله يتضح أن لا جديد في هذه المحاولة:

فرفض العامل النحوي هي دعوة لابن مضاء القرطبي دعا إليها نظرياً ولم يستطع تطبيقها ولم يلتزم بها، واستبدال العامل النحوي بالمتكلم هي دعوة لابن جني، الذي لم يلتزم بما دعا إليه في كتبه، وسبقه إلى ذلك سيبويه في القول والتطبيق، والقول بأنّ علامات الإعراب دلائل على معان معينة قال بها النحاة منذ القرن الرابع الهجري، وهي واضحة بصورة جلية عند الزمخشري في القرن السادس الهجري.

المبحث الثاني

محاولة الدكتور إبراهيم أنيس

(أ) الأسس:

جاءت محاولة الدكتور إبراهيم أنيس لتجديد النحو العربي في كتابه (من أسرار اللغة)، الذي وضع فيه فصلاً بعنوان (قصة الإعراب) وكانت محاولته هذه قائمة على الأسس الآتية:

1 ـ علامات الإعراب ليست دوالَّ على معان:

يرى أن علامات الإعراب: الحركات منها والحروف ـ لا تدل على معان معينة، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

إن حركات الإعراب لا تدل على فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك عنده، إذ وجدته يقول عنها: «فليست حركات الإعراب ـ في رأيي ـ عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني ـ كما يظن النحاة»[1]، ويقول عنها أيضاً: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء ـ كما يزعم النحاة»[2]، ويقول أيضاً: «نرجح أن حركات أواخر

(1) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس/ 242.

(2) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس/ 237.

الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك»[1].

أما حروف الإعراب فما هي إلا صور مختلفة، كل صورة منها تخص قبيلة دون غيرها ـ فجمعها النحاة وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية، إذ وجدته يقول: «إن ما سماه النحاة إعراباً بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة، لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع»[2].

2 ــ حركات الإعراب لا تدل على معانٍ:

حركات الإعراب إنما يؤتى بها لوصل الكلام بعضه ببعض وللتخلص بها من (التقاء الساكنين)، إذ يقول في حديثه عنها: «لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[3]، ويقول أيضاً عنها: «إنما اجتلبت لتسهيل النطق وللتخلص من التقاء الساكنين»[4]، ويقول: «نرجح أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين[5].

3 ــ العامل في تحديد نوع حركة الآخر:

إذا كانت حركة الآخر ما هي إلا للوصل أو للتخلص من التقاء الساكنين، فكيف يعين نوعها ويختلف من كلمة إلى أخرى ومن حالة إلى غيرها؟

---

(1) من أسرار اللغة/ 268.
(2) المصدر نفسه/ 274.
(3) المصدر نفسه/ 237.
(4) المصدر نفسه/ 250 ـ 253.
(5) المصدر نفسه/ 254.

لقد أرجح ذلك إلى أحد أمرين، هما:

(أ) إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلاً.

(ب) الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة.

فهو يقول عن ذلك: «نرجح أن عاملين هامين قد تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين:

1 ــ إيثار بعض الحروف لحركة معينة... فحروف الحلق ـ مثلاً ـ تؤثر الفتح... كما تؤثره حروف التفخيم.

2 ــ العامل الثاني: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة»[1]. ويقول أيضاً معلقاً على قول الشاعر:

أم ما لجنبك لا يلائم **مضجعاً** إلا أقض عليك ذاك المضجع

«نرجح أن الفتحة في كلمة (مضجعاً) يجب الإبقاء عليها لأمرين: أن العين تؤثرها، وأنها تنسجم مع الفتحة قبلها»[2].

(ب) الأثـــر:

الأسس التي قامت عليها محاولة الدكتور إبراهيم أنيس تركت أثراً في كثير من الباحثين أذكر منهم كلاً من:

1 ــ أنيس فريحة في كتابه (تبسيط قواعد العربية)[3].

2 ــ فؤاد تزري في كتابه (في أصول اللغة والنحو)[4].

3 ــ داود عبده في كتابه (أبحاث في اللغة العربية)[5].

---

(1) من أسرار اللغة/ 252 ـ 253

(2) المصدر نفسه/ 264.

(3) ينظر ص 51 وما بعده من هذا الكتاب.

(4) ينظر ص 187 وما بعده من هذا الكتاب.

(5) ينظر ص 111 وما بعده من هذا الكتاب.

(جـ) التقـويـم:

1 ـ بالنسبة إلى كون علامات الإعراب لا تدل على معان:

إن ما دعا إليه الدكتور إبراهيم أنيس من عدم كون علامات الإعراب دوالَّ على معان، وإنما جيء بها للوصل وللتخلص من التقاء الساكنين ـ لا يخرج عن كونه صدى لما نادى به منذ اثني عشر قرناً تلميذ سيبويه، محمد بن المستنير المتوفى سنة (206هـ) المعروف بـ (قطرب)[1]، حينما قال: «لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني»[2] ويقول أيضاً: «إنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقوف يلزمه السكون للوقف ـ فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصـل، وكانوا يبطئون عند الإدراج ـ فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام: ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة متحركة؟، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ـ فجعلوا الحركة عقيب الإسكان»[3].

وقطرب في رأيه هذا قد تأثر بما قاله الخليل قبله بـ «أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه»[4]. غير أن الخليل بن أحمد كان يتحدث في ذلك عن علامات البناء، فجاء بعده قطرب وسحبها على علامات الإعراب[5].

---

(1) ينظر: العامل النحوي/ 78.

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ 70/71. والإشباه والنظائر للسيوطي 1/79.

(3) الإيضاح في علل النحو/ 71 و: الإشباه والنظائر 1/79. وينظر: العامل النحوي/ 78.

(4) الكتاب 2/315 وينظر: مجلة الضاد، العدد/ 2/118.

(5) دراسات في الإعراب للدكتور عبد الهادي الفضلي/ 37.

2 ــ بالنسبة إلى دلالة علامات الإعراب على المعاني:

إن قضية ارتباط علامات الإعراب بالمعاني في اللغة العربية ـ أمر لا يخفى على أحد من طلاب العربية فضلاً عن الباحثين والمتعمقين فيها، وقد أقر بذلك القدماء والمحدثون كما تحدثنا عن ذلك قبل قليل ـ فلا داعي لإنكار هذا الارتباط، ولا داعي للرد على من أنكر.

3 ــ أما بالنسبة إلى كون حركات الإعراب قد جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين:

إن هذه الدعوة تنتقض بأنه لو كان الأمر كذلك فلا داعي إذاً إلى تعدد الحركات وكونها ثلاث حركات، بل كان يكتفي منها بإحدى الحركتين فقط: فإما الكسرة التي اتفق عليها اللغويون على أنها الحركة التي يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين، وإما الفتحة لكونها أخف الحركات باتفاق القدماء والمحدثين.

وهذا يؤدي إلى أحد أمرين، هما:

(أ) عدم وجود فرق بين الفاعل والمفعول والحال والتمييز والمبتدأ والمجرور ـ فالكل في العربية إما أن يكون مكسوراً أو مفتوحاً.

(ب) جواز خفض الفاعل مرة ونصبه مرة أخرى، وجر المضاف إليه مرة ونصبه مرة أخرى ونصب المفعول به مرة وجره مرة أخرى؛ لأن القصد في هذا إنما الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة يأتي بها المتكلم تجزه ـ فهو مخير في ذلك[1]، مما يؤدي بالتالي إلى إفساد الكلام وإخراجه عن أوضاع العرب، وإنكار الواقع اللغوي وإجحاف قواعد العرب في كلامهم، ورفض أحكام ذلك الكلام الذي تتجلى فيه حكمة العرب.

4 ــ الأثر الإعرابي ونوعه:

أما القول بأن الأثر الإعرابي ونوعه مرتبط بإيثار بعض الحروف لحركات معينة وبالميل إلى التجانس ـ فإنه ينتقض بما استشهد به الدكتور إبراهيم أنيس على ذلك من الشعر العربي، إذ يقول في تعليقه على قول الشاعر:

(1) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ 79 ـ 70. و: التراكيب النحوية/ 54.

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعاً إلا أقض عليك ذاك المضجع

ما نصه: «نرجح أن الفتحة في كلمة (مضجعاً) يجب الإبقاء عليها لأمرين: ـ أن (العين) تؤثرها وأنها تنسجم مع الفتحة قبلها»[1] ـ فإنه لو صح تعليله هذا ـ لوجب نصب كلمة (المضجع) في آخر البيت، لكون (العين) فيها تؤثر الفتحة أيضاً، ولكونها أكثر انسجاماً مع الفتحات الكثيرة قبلها (إلا أقض عليك ذاك المضجع) ـ فإذا كان قبل الفتحة في (مضجعاً) فتحتان ـ فإن قبلها في (المضجع) أربع عشرة فتحة.

من ذلك كله يتضح عدم وجود جديد في محاولة الدكتور إبراهيم أنيس هذه، وأن ما جاء فيها مردود لا يستقيم مع الواقع اللغوي وقواعد كلام العرب والذوق السليم.

المبحث الثالث

محاولة الدكتور تمام حسان

أورد الدكتور تمام حسان محاولته في تجديد النحو العربي في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية)، وكان هذه المحاولة قائمة على عدة أسس، نوضحها فيما يأتي:

(أ) الأســس:

1 ــ رفض فكرة العامل النحوي:

لقد رفض الدكتور تمام حسان فكرة العامل إذ وجدته يقول: «إن فهم (التعليق) كاف للقضاء على فكرة العمل النحوي والعوامل النحوية»[2]، ويقول أيضاً: «الحقيقة أن لا عامل»[3]، ويقول في حديثه عن القرائن: «إن الكشف عن

(1) من أسرار اللغة/ 264.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية/ 51.

(3) المصدر نفسه/ 189.

قيمة تضافر القرائن لبيان المعنى النحوي ـ فكرة تعصف بما تمسك به النحاة من فكرة العامل»[1].

2 ــ قال بالعرف اللغوي:

يرى أن العلاقات بين المعاني تكون نتيجة لوضع الألفاظ مثلما يقرره العرف اللغوي، إذ يقول: «إذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعل والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه»[2].

3 ــ التعليق يحدد المعاني والعلاقات بينها:

ويرى أن التعليق الذي قامت على أساسه فكرة (النظم) عند عبد القاهر الجرجاني، هو الذي يحدد معاني الأبواب ويفسر العلاقات بينها، إذ يقول: «فالتعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»[3]. ويؤكد ذلك أيضاً في بيان ما امتاز به الهيكل الذي بناه للنحو من أمور، التي من بينها «إبراز القرائن التي غمطها النحاة حقها من العناية، بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها وهي علامة الإعراب»[4].

(ب) التأثيـر والتأثـر:

لقد تأثر الدكتور تمام حسان في دعوته هذه كون (التعليق) هو الذي يحدد المعاني ويفسر العلاقات بما دعا إليه قبله ـ الدكتور عبد الستار الجواري، الذي قال في حديثه عن العمل في النحو: «إنه في الحقيقة ليس إلا العلاقة المعنوية التي

---

(1) الأصول للدكتور تمام حسان/ 5.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية/ 51. وينظر العامل النحوي/ 81.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية/ 189.

(4) الأصول/ 5.

بين أجزاء الكلام حين تؤلف وتركب بعضها مع بعض ـ فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء بحيث يدل على مكانه في المعنى وموقعه في التركيب، وكل موقع وكل مكان له حالة ظاهرة ـ في الأغلب ـ وعلامة تميزه وتعينه وتدل عليه»[1].
وتأثر به بعد ذلك تلميذه الدكتور: محمد عيد في كتابه (في اللغة ودراستها)[2].

(جـ) التقـويـم:

1 ــ بالنسبة إلى رفض العامل:

سبق أن ذكرت أن الذي دعا إلى ذلك ابن مضاء القرطبـي، ومع ذلك لم يلتزم ابن مضاء نفسه بما دعا إليه.

2 ــ أما بالنسبة إلى القول إن العلاقات بين المعاني ناتجة عن العرف اللغوي:

إن القول بكون العلاقات بين المعاني الناتجة من وضع الألفاظ مثلما يقرره العرف اللغوي ـ أمر كان أول من قرره سيبويه في كتابه الذي تحدث فيه كثيراً عن العرف اللغوي، وهذه نصوص تتحدث عن نفسها في كتابه، إذ يقول في حديثه عن حذف العامل: «وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً»[3]. ويقول في باب الأفعال التي تُستعمل وتلغى: «اعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها»[4]. وفي موضع آخر من كتابه يقول: «ضرب زيد اليد والرجل جاز[5] على أن يكون بدلاً وأن يكون توكيداً، وإنْ نصبه لم يحسن، لأن الفعل إنما أنفذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب ـ إذا حذفت منه حرف الجر إلا أن تسمع العرب تقول في غيره، وقد سمعناهم يقولون: مطرتهم ظهراً وبطناً»[6].

---

(1) نحو التيسر/ 48.
(2) ينظر ص 250 وما بعده من الكتاب نفسه.
(3) الكتاب 1/106.
(4) المصدر نفسه 1/122.
(5) أي: رفع (اليد والرجل).
(6) المصدر السابق 1/160.

فلقد أرجع هذه العلاقات التي أدت إلى حذف العامل والحكاية بـ (قلت) وعدم نصب الاسم في هذا المثال إلى العرف اللغوي الذي وضع نتيجة استعمال العرب للغتها:

3 ـ بالنسبة إلى القول بالتعليق:

أما ما ذكره من أن التعليق في نظم الجرجاني ما هوإلا تلك القرائن التي تحدث عنها ـ فهذا يوضح مدى تأثر الدكتور تمام بنظرية النظم عند الجرجاني، إذ أخذ فكرة التعليق عماد هذه النظرية، ورأى أنها تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[1].

يجدر بنا هنا أن نعرض نقطتين، هما:

(أ) التعليق عند الجرجاني:

يمثل التعليق الركن الأساس في نظرية (النظم) عند عبد القاهر الجرجاني، الذي تحدث عنه فقال: «ليس النظم سوى تعليق الكلمة بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض»[2]. ويقول أيضاً: «اعلم أن النظم ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف منهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[3]. ويقول أيضاً في بيان طرق التعليق بين الألفاظ: «للتعليق فيما بينها[2] طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما:

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف: أو بأن يكون الأول مضافاً إلى

---

(1) ينظر: العامل النحوي/ 81.

(2) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني/ ن (المقدمة). وينظر: نظرية النظم للدكتور حاتم الضامن/ 47.

(3) دلائل الإعجاز/ 64.

الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل، كقولنا: «زيد ضارب أبوه عمراً. . . واسم المفعول كقولنا: زيد مضروب غلمانه. . . والصفة المشبهة، كقولنا: زيد حسن وجهه، وكريم أصله. . . والمصدر كقولنا: عجبت من ضرب زيد عمراً. . . أو بأن يكون تمييزاً.

وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً، فيكون مصدراً قد انتصب به، كقولك: ضربت ضرباً، ويقال له المفعول المطلق، أو مفعولاً به، كقولك ضربت زيداً، أو ظرفاً مفعولاً فيه: زماناً أو مكاناً. . . أو مفعولاً معه. . . أو مفعولاً له. . أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء، كقولك: جاءني القوم إلا زيداً. . .

وأما تعلق الحرف بهما ـ فعلى ثلاث أضرب:

أحدها: أن يتوسط بين الفعل والاسم ـ فيكون ذلك في حروف الجر. . .

والضرب الثاني: من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف ـ وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول كقولنا: جاءني زيد وعمرو. . .

والضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والجزاء بما يدخل عليه»[1].

ولكن لنا أن نتساءل فنقول: هل (التعليق) الذي أقام الجرجاني نظرية (النظم) عليه كان من مبتكراته، أم كان موجوداً قبل ذلك؟؟

للإجابة على هذا التساؤل ـ علينا أن نعرض النقطة الثانية من هاتين النقطتين، التي هي:

---

(1) دلائل الإعجاز/ ت ـ ع (المقدمة). وينظر: نظرية النظم/ 47، 48.

(ب) أصل فكرة التعليق:

لم يكن (التعليق) الذي هو عماد نظرية (النظم) عند الجرجاني من مبتكرات الجرجاني نفسه، بل لقد سبقه إلى ذلك سيبويه الذي أطلق عليه مصطلح (الالتباس)، والذي تحدث عنه في كتابه من ذلك قوله: «ومما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول ـ قوله: أزيداً ضربت عمراً وأخاه، و: أزيداً ضربت رجلاً يحبه، و: أزيداً ضربت جاريتين يحبهما ـ فإنما نصبت الأول لأن الآخر ملتبس به، إذ كانت صفته ملتبسة به، وإذا أردت أن تعلم التباسه به ـ فأدخله في الباب الذي تُقدم فيه الصفة ـ فما حسن تقديم صفته ـ فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فليس ملتبساً به ألا ترى أنك تقول: مررت برجل منطلقة جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلق زيد وأخوه، لأنك لما أشركت بينهما في الفعل صار زيد ملتبساً بالأخ ـ فالتبس برجل، فلو قلت: أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه لم يكن كلاماً، لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول ولا ملتبساً به: ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل قائم عمرو وقائم أبوه ـ لم يجز، لأن أحدهما ملتبس بالأول، والآخر ليس ملتبساً»[1].

فلقد عبر سيبويه عن (التعليق) الذي ذكره الجرجاني بـ (الالتباس) في نصه هذا أكثر من مرة، إذ كون بعض الكلام ملتبساً ببعضه الآخر ـ إنما يعني أنه متعلق به في المعنى.

إذا كان الأمر كذلك: فأين الجديد في دعوة الدكتور تمام حسان: كون القرائن بمختلف أنواعها مبطلة للعمل النحوي وعوامله، وهي قائمة على (التعليق) الذي اعتمده الجرجاني في نظرية النظم، وسماه سيبويه (الالتباس)؟

(1) الكتاب 1/107، 108.

الخاتمـــة
فـي نتائـــج البحـــث

لقد توصل الباحث إلى عدة أمور يمكن إيجازها فيما يأتي:

أولاً: إن محاولات تجديد النحو العربـي التي تمثلت بهذه المحاولات الثلاث لا تخرج عما دعا إليه أسلافنا من النحاة الأول.

فلقد اعتمدت محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في رفض العامل النحوي على دعوة ابن مضاء القرطبـي. وفي كون المتكلم هو العامل الحقيقي على دعوة ابن جني، وفي كون علامات الإعراب دلائل على معان على ما قرره كثير من النحاة، وعلى رأي الزمخشري في كون الضمة للفاعل والملحق به، والفتحة للمفعول والملحق به، والكسرة للإضافة.

أما محاولة الدكتور إبراهيم أنيس ـ فلقد اعتمدت كلياً على موقف قطرب من علامات الإعراب، الذي أخذه عن الخليل بن أحمد في موقفه من علامات البناء.

أما محاولة الدكتور تمام حسان ـ فلقد اعتمدت على فكرة (التعليق) عماد نظرية (النظم) عند الجرجانـي.

ثانياً: إن محاولات النحاة القدامى في رفض العامل النحوي ـ إنما كانت مجرد محاولات نظرية لم تستطع الصمود حين التطبيق، ولم يلتزموا هم أنفسهم بما دعوا إليه: فلقد قال ابن جني بالعامل النحوي بعد محاولته استبداله بالمتكلم، وقال به ابن مضاء، حينما ارتضى بالعلل الأوائل ورفض العلل الثواني والثوالث، وقال به الجرجاني حينما ألف كتاباً في العوامل النحوية، ومع هذا كله فإن سيبويه نفسه لم يقل؛ إن العامل النحوي هو العامل في الحقيقة والواقع، وأن نسبة العمل النحوي إلى العامل ـ إنما هي على سبيل المجاز، بدليل نسبته العمل ـ كثيراً ـ إلى المتكلم، وهذا واضح في كل ورقة من كتابه، ومع هذا كله ـ فإن سيبويه لا يعتقد أن المتكلم هو الذي يرفع من نفسه وينصب من غير ضابط، وإنما يفعل ذلك

بموجب العرف اللغوي المستند إلى استعمال العرب، مما أوجد تلك العلاقات بين المعاني، فظهرت آثارها على الألفاظ بصورة علامات الإعراب.

ثالثاً: النحو العربي الذي وصلنا في كتاب سيبويه بنظامه الإعرابي صالح في كل العصور والأوقات لحماية اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، إذا ما تخلص من الشوائب التي علقت به متمثلة بنظريات فلسفية ومنطقية، ولقد شهد بصلاحيته هذه الأعداء قبل الأصدقاء: (والفضل ما شهدت به الأعداء). يقول يوهان فك: «لقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحة وتصويرها في جميع مظاهرها، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد»[1]. ويقول فيشر: «لا يوجد شعب يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب»[2]. ويقول مستشرق آخر: «إن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي، لما فيه من دقة في الملاحظة ونشاط في جمع ما تفرق، وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به»[3].

هذا كلام الأعداء ـ فماذا قال أبناء هذه اللغة عنها: قديماً وحديثاً؟

فمن القدماء هذا عبد القاهر الجرجاني يقول: «إن الألفاظ معلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع عليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه»[4].

وهذا ابن مضاء القرطبي يقول: «إني رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ

---

(1) العربية: يوهان فك/ 2.

(2) المعجم اللغوي التأريخي: فيشر/ 4.

(3) مجلة الأزهر، رمضان 1391هـ/ 40.

(4) دلائل الإعجاز/ 21.

قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير ـ فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا»[1].

ومن المحدثين نجد الأستاذ عباس حسن يقول: «أينا لا تبهره تلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصول اللغة ولم شتاتها واستنباط أحكامها العامة والفرعية، وحياطتها بسياج منيع من اليقظة الواعية والحيطة الوافية»[2].

ونجد الدكتور تمام حسان وهو يتحدث مبيناً الجهد العظيم الذي بذله النحاة في تقديم صورة كاملة للغة العربية ـ يقول: «أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أجزائها... ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوق يظل أثره ملحوظاً أبد الدهر»[3].

وأخيراً فإني أقول: إن الذين يدعون إلى إلغاء الإعراب وقواعده بحجة صعوبتها وتعقيدها مثلهم كمثل الذي يدعو إلى إلغاء هذه اللغة الكريمة بحجة صعوبة تعلمها، وإن الزهد في النحو العربي إنما هو زهد في كتاب الله تعالى ومعرفة معانيه، وهيهات ذلك لهم، وقد تكفل الله تعالى بحفظه دائماً وأبداً **﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون﴾** صدق الله العظيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(1) الرد على النحاة/ 64.

(2) رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية: عباس حسن/ 1.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية/ 164.

أهم مصادر البحث

1 ـ إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة/ 1959.

2 ـ الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، ت: طه عبد الرؤوف، القاهرة/ 1975.

3 ـ الأصول: الدكتور تمام حسان.

4 ـ الاقتراح: السيوطي.

5 ـ الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ت: مازن المبارك، بيروت/ 1973.

6 ـ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، الدكتور عبد الفتاح لاشين، الرياض/ 1980.

7 ـ الخصائص: ابن جني، ت: محمد علي النجار، القاهرة.

8 ـ دراسات في الإعراب: الدكتور عبد الهادي الفضلي، جدة/ 1984.

9 ـ دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: ت: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة/ 1969.

10 ـ الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، ت محمد إبراهيم البنا، القاهرة/ 1979.

11 ـ الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، القاهرة/ 1910.

12 ـ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: الدكتور خليل عمايرة، الأردن.

13 ـ العربية: يوهان فك، ت: عبد الحليم النجار، القاهرة/ 1951.

14 ـ في النحو العربي ـ نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، بيروت/ 1964.

15 ـ الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام هرون، القاهرة/ 1975.

16 ــ كشاف مصطلحات الفنون: التهانوي.
17 ــ اللغة بين المعيارية والوصفية: الدكتور تمام حسان، القاهرة/ 1958.
18 ــ مجلة الأزهر، رمضان/ 1391هـ.
19 ــ مجلة الضاد، العدد الثالث/ 1989 (بغداد).
20 ــ المرتجل: ابن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق/ 1972.
21 ــ المعجم اللغوي التأريخي؛ فيشر، القاهرة/ 1967.
22 ــ مقدمة الرد على النحاة: الدكتور محمد إبراهيم البنا، القاهرة/ 1979.
23 ــ من أسرار اللغة: الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة/ 1966.
24 ــ نحو التيسير: الدكتور عبد الستار الجواري، بغداد/ 1984.
25 ــ نظرية النظم: الدكتور حاتم الضامن، بغداد/ 1979.